

ما هي الديمقراطية .. مفهوم إعلامي (تحليل لغوي سوسيو ثقافي)

د.محمد رضا مبارك
كلية الإعلام / جامعة بغداد

مستخلص

من السهل الحديث عن الديمقراطية, ولكن من الصعب ممارستها, وتحدث عن ما بعد الحداثة, ولكن يصعب تجسيدها في ارض الواقع, غير ان قدم الديمقراطية وحداثتها في الوقت نفسه دفع الباحث لمحاولة ايجاد مفهوم اعلامي لها ..ولا يعني ان هذا المفهوم لم يتشكل بعد, ولكن جذر الديمقراطية واقبال الدول والجماعات عليها, جعل من الضروري دراستها من جديد ..ان العلاقة بين الديمقراطية والاعلام, جعلهما وكأنهما مفهوم واحد, اذ ان وجود احدهما مرتبط بوجود الآخر, وقد رأينا ان اللغة بصفتها تعبيراً عن الفكر هي المدخل لدراسة هذا المفهوم المزدوج .. التحليل اللغوي له القدرة على جلاء هذا المفهوم ومن ثم استعماله في الحياة الفكرية المعاصرة فما الواقع الا صياغة لغوية متحركة, اما الجانب الاجتماعي والثقافي فهو يتعلق بالديمقراطية نشأة وتواصل . وقد درسنا بايجاز شديد تطور الديمقراطية منذ ظهورها بصفتها فلسفة الحكم الى جذورها في الفكر الانساني عامة..وان الجماعات البشرية لما جُذ بعد بديلاً معقولاً عنها ..وصاحب ذلك الإشارة الى البنات الثقافية التي رافقت الديمقراطية في تاريخها الطويل, والمنعرجات التي مرت بها ..ان وحدة المفهومين فرض على الباحث ان يتوسل بالأمكانيات اللغوية, التي لولاها لما استطعنا فهم الديمقراطية والممارسة المرتبطة بها ..ولعل الاعلام وهو الفضاء الذي تحرك فيه الديمقراطية هو الذي اوجد مجالاً عملياً لتؤدي عملها.

لقد قسمنا الدراسة الى قسمين, يتعلق الأول بالديمقراطية والاعلام, وفي اطار هذه العلاقة نتلمس المفهوم الاعلامي لها, في مسار التحليل اللغوي. اما الثاني فهو الماح لتطور تاريخي معرفي للديمقراطية, تكمل به الفهم السابق, انطلاقاً من تطور المفهوم في اطاره التاريخي, وسوف يمنح الباحث تمكناً من تحديده في البيئة الثقافية المحلية التي لم تشهد نمواً حقيقياً للديمقراطية, اذ مازال التطبيق العربي لها تواجه عقبات كثيرة, ولا سيما عقبات الموروث الحضاري..اما النتائج التي توصلنا اليها, فهي مستخلصة من واقع الديمقراطية في البيئة العربية.

It is easy to talk about democracy, but it is difficult to practice it, and we talk about post modernity but it is difficult to embody it in reality> However, the antiquity and modernity of democracy have urged the researcher to attempt to find out a media concept for it. This does not mean that this concept has not been formed but the root of democracy and the move of groups and countries towards it necessitate studying it again. The relationship between media and democracy makes democracy and media as if they were one concept because the existence of one of them is connected with the existence of the other. We have seen that language, as the expression of thought, is the approach to study this dual concept. The development of democracy since it existed as the philosophy of governance has been studied in brief and in general. The unity of the two concepts led the researcher to consult the lingual capabilities without which it is not easy to understand the democracy and the practices related to it. It may be the media, which is the space via which democracy moves, that avails a practical venue to perform its work. This study has been divided into two parts: the first relates to democracy and media; and the second is an overview of the historical and cognitive development of democracy. The findings of this study have been drawn from the status of democracy in the Arab environment.

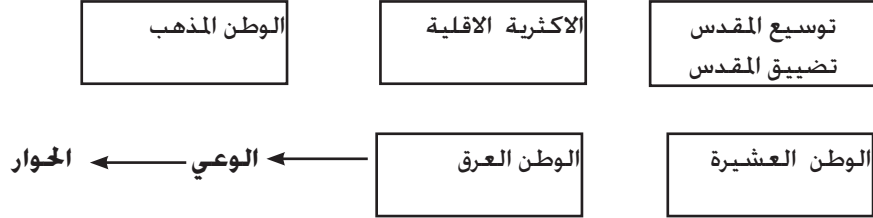
أولاً : ما فوق الرمز وما تحت الرمز:

من أجل إيجاد تصور للعلاقة الوثيقة بين الإعلام والديمقراطية، يمكن الاستعانة بما فاه به العصر من مقولات، فدرجة الصفر في الكتابة، مثلاً، حين تكون هذه الكتابة عند مستوى الظاهر ولا تقيم حواراً مع المتلقي... غير أننا نشير إلى ممارسة لغوية، اعتنى بها بعض اللغويين، ويطلق عليها: ما فوق الرمز وما تحت الرمز، والمقصود هو الرمز اللغوي، إذ أننا نعيش في عالم من الرموز⁽¹⁾ وقد طبق على القراءات النقدية، ونراه صالحاً للتطبيق على الكتابة الإعلامية المعاصرة، فمن أجل صياغة مفهوم إعلامي للديمقراطية، لا بد من فحص لغة الإعلام، لأن اللغة هي التي تنتج الفكر، والديمقراطية في حقيقتها طريق لتنظيم الوجود الأنساني، وهي لذلك جزء مهم من الفكر إن لم تكن هي الفكر ذاته.. وعلى ذلك فإن هناك نمطين من أنماط الكتابة الإعلامية وهما: كتابة ما فوق الرمز، وكتابة ما تحت الرمز، ولا بد أن نشير إلى أن ما فوق الرمز، هي الكتابة التي تحتوي على الشكل اللغوي المتراص وعلى المضمون الملتحم به. إن المواضع اللغوية العالية والرصينة، لا بد أن تقود إلى مواضع فكرية تماثلها.. وعلى ذلك فإن ما فوق الرمز، هو تلك الكتابات التي تحوي داخلها المعمار اللغوي، الذي يستوفي الدلالة، ويعتمد أساليب التعبير التي لم يستهلكها الأستعمال، والبحث عن جديد الكلام، وإيجاد تراكيب، تلفت نظر القارئ، وتحرك أفق تفكيره، وبما أن الرقي اللغوي يقتضي رقياً فكرياً ضرورة، فقد اقتضى ذلك إضعاف بعض المواضع الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي اعتبرت مسلمات في حياتنا المعاصرة، ونقصد بذلك الثنائيات الضدية، التي بدت مقابلات مفروغا منها في الحياة الاجتماعية، ولا شك في وجود الثنائيات في الفكر الفلسفي واللغوي بشكل عام، مثل الوجود والعدم، الحضور والغياب، اللغة والكلام.. وهي ثنائيات لا بد من الأخذ بها، لأنها من طبيعة الأشياء، وطبيعة العلوم في تطورها التاريخي، غير أن هناك ثنائيات آخر، أخذت تنتشر في العراق والبلدان العربية الأخرى.. ينتمي بعضها إلى

الموروث الاجتماعي والديني، فاصبحت واقعا مريرا، اصيلا او مزيفا ..ولكن كثرة تردادها وتأثيرها، جعل منها فواعل مؤثرة في مجمل وجودنا المعاصر ..يمكن تسميتها بالثنائيات الضدية، وقد تفرض مقابلا لها، يتجلى في المسكوت عنه، فحين تتوسع قاعدة المقدس، فان مايقابلها هو غير المقدس أو هو المدنس، كذلك ثنائية الأكثر والأقل، وهي موجودة في عالم الطبيعة، لكنها حين تنقل الى الواقع الاجتماعي، تصبح الأقلية والأكثرية، وتكون سببا في اذكاء الخلاف والصراع، وتهديدا للسلم، وكذلك ثنائية الدين والمذهب، والتي هي من اخطر الثنائيات، والمهددة للحياة باطلاق، اذ ان المذاهب، وجدت مرافقة للأديان، وهذا ما تمنحه طبيعة الأديان، وطبيعة النفس البشرية، التي تميل الى تفسير الأشياء وتأويلها وتكسب الفرد هويات عدة بدلا من هوية المواطنة، وبهذا فان ثنائية الوطن المذهب، ما كان لها ان توجد، في مجتمعات تريد لسلمها الأهلي ان يسود، وحقق فردوسها الأرضي الى جانب فردوسها السماوي، وحين تتصارع الهويتان، يفقد الجميع الفردوسين معا.

على هذا النحو، ننظر الى المفهوم الإعلامي للديمقراطية، وهو قطعا خارج هذه الثنائيات الى جانب ذلك لابد من التذكير بالمسلمات التي أشار لها يوجين هابرماس حين قال: «حين يختفي القانون والمندوبون المنتخبون أمام مواجهات العصابات والبوليس، أو صدام الجماعات العرقية الذين يختصمون حول السيطرة على بقعة من الأرض، لن يكون ممكنا الحديث عن الديمقراطية، حتى وان كانت الانتخابات حرة وتناوبت الأحزاب على السلطة، لا ديمقراطية اذن بدون سلام اجتماعي، لأنه بدون هذا السلام الاجتماعي لن يمكن الدفاع عن الضعفاء»⁽¹⁾

ما فوق الرمز (اضعاف الثنائيات الضدية)



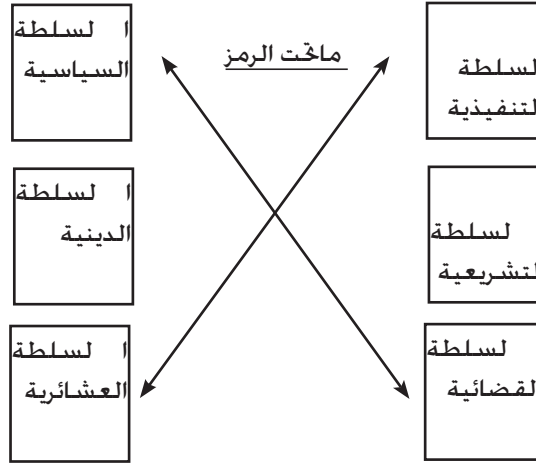
ان اضعاف الثنائيات هو من باب المغالطة الرومانسية، ولاسيما في المجتمعات المتخلفة، التي لما تزل هذه الثنائيات تشكل عنصرا من عناصر الوجود، لكن المقصود هو اضعافها في الممارسة الديمقراطية، اذ انها ضدان لايتقاربان ..

يلاحظ من التخطيط السابق، ان ما فوق الرمز، اذا كان يقرأ في النص الأدبي، على انه اعلى النصوص واكثرها احتواء على ادبية الكلام، فانه في النص الإعلامي، هو الآخر في اعلى مستويات النصوص، اضعاف الثنائيات الضدية التي تكبل اللغة الإعلامية، وتحول دون انطلاقها، وقدرتها على تهيئة الطريق للديمقراطية، طموح قد لا يتحقق في المدى المنظور، ولاسيما خضوع الاعلام للدعاية، ولكن لابد من السعي والنضال من اجله، فالثنائيات السابقة كواجب، تعطل التفكير الحر العملي، وتقود الى ما يصاد الديمقراطية فزيادة مساحة المقدس، تعني التخلي عن اهم مبادئ الديمقراطية، وهو النقد، ولا توجد حياة فكرية، وممارسة حضارية مرافقة لهذه الحياة بلا نقد، والمقدس

ولا سيما المقدس المعاصر، والمقدس التاريخي، يفقد الديمقراطية معناها. لقد بنت المدنية المعاصرة، كيانها القوي من النقد، واكتملت كينونتها به، فعصر الأنوار هو العصر النقدي الذي ازدهرت

فيه الفلسفة، ولعل كانط من أوائل الفلاسفة، الذين اهتموا اهتماما بالغاً بالنقد، وكان مشروعهم الفلسفي يسمى باسم الأجهاد النقدي أو الفلسفة النقدية، يتضح هذا من كتبه: نقد العقل العملي، نقد العقل النظري، نقد ملكة الحكم... والمشروع النقدي عند هيغل وماركس هو أساس رؤيتهما الفلسفية، فمثلاً لماركس اسهامات عدة في النقد، فمن مؤلفاته، العائلة المقدسة الذي يسميه نقد النقد النقدي، وكتابه نقد الاقتصاد السياسي وكتاب نقد فلسفة العقل عند هيغل، لكننا نجد أن أهم كتاب يعبر عن الروح النقدية عند ماركس هو كتابه الأيديولوجية الألمانية^(١).

على هذا النحو وجد النقد مجالاً رحباً هياً الأجواء لنمو الديمقراطية في العالم الغربي. ان ضعف الثنائيات، فيما أسميناه بما فوق الرمز، يساعد في ازدهار النقد لكن حضورها وثباتها بما تحت الرمز، يغدو معوقاً لكل طريق يسلك من أجلها. فيتسع المقدس، ليشمل أشخاصاً ومدناً ومفاهيم، لا يقترب منها النقد، وتغيب الأقلية وتذوب قسراً في الأغلبية، ويحل المذهب محل الوطن، والعشيرة تتقدم على المواطنة، وتبرز ثلاث سلطات، تقابلها ثلاث أخرى:



ما تحت الرمز اللغوي تثبت الثنائيات السابقة، وتخل السلطات الثلاث احداها محل الأخرى. وتتنازع فيما بينها. وكان العصر العثماني في العراق ساحة لهذا التنازع «من الناحية الرسمية لم تكن الدولة لتعترف الا بسلطة الوالي او القائد العسكري. اما اجتماعيا فكان هناك سلطتان أخريان. تعملان في المجتمع. حركان مفاصله. وهما سلطة رجل الدين في المدينة وسلطة شيخ العشيرة في الريف والبادية. كانت سلطة الوالي تمثل القانون العرفي. في حين كانت سلطة رجل الدين تمثل القانون الديني. وتمثل سلطة شيخ العشيرة القانون الطبيعي او العشائري. يستطيع الوالي او رجل الدولة ان يعلن حق القتل باسم الحكومة ويسمي الوقوف بوجهها عصيانا او تمردا. ويستطيع رجل الدين ان يعلنه باسم الدين واقامة الحدود والجهاد. اما رجل العشيرة فيسميه بالثأر وغسل العار. ظاهريا تعيش هذه السلطات في وئام وتكامل. ولكنها تتطاحن سرا. وتتنافس للخلاص من بعضها والانفراد بالسلطة»^(٢).

وقد يظهر هذا التداخل بين السلطات كلما سنحت فرصة لتغيير كبير كالذي حدث في العراق بعد ٢٠٠٣. المهم في ذلك ان ما تحت الرمز هو المجال التي تثبت فيه الثنائيات. وهو نفسه مجال

لهذا التقابل بين نوعين من أنواع ممارسة السلطة. اما المجتمع فسوف يقبل على هذه الثنائية ان طوعا وان كرها.. والسبب ان التغيير الكبير يجرف معه ما يمكن تسميته بالزبد الطافي على السطح. ولا يلبث هذا الزبد ان يدوم في البنية الاجتماعية لعقود طويلة خاصة اذا ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وتوسعت المصالح الضيقة وغير المشروعة المرتبطة بالتنظيمات التي تمسك بالسلطة.

ثنائية الاقناع والاقتناع:

اذا كان الحوار في اللغة يعني مراجعة الكلام . فان هذه الكلمة أي الحوار. تأخذ معنى واسعا في اللغة المستعملة التي ترتبط بمجمل التغيير الذي يحصل في بنية الكلام لارتباطه بالاجتماع او السياسة او الابدولوجيا . فاصبح الحوار القاء للحجة , والحجة المقابلة للوصول الى الفهم المشترك بين المتحاورين , لكن الحجاج قبل هذا وذاك مرتبط باللغة وبامكاناتها وبطريقة استعمالها , ففي داخل اللغة قدرة حجاجية هائلة. سواء كان ذلك في اللغة التواصلية اليومية او اللغة الابداعية لان «اللغة في معناها العام قيد يضبط نسق ترتيب الاقوال وترابطها. وهذا الترابط لا يستند الى قواعد الاستدلال المنطقي انا هو ترابط حجاجي لانه مسجل في ابنية اللغة بوصفه علاقات توجه القول وجهة دون اخرى. وتفرض ربطه بقول دون اخر. فموضوع الحجاج في اللغة هو بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية تمثل مكونا اساسيا لا ينفصل عن معناه. يجعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها يوجه قوله وجهة حجاجية ما. وهو ما يسوغ البحث في البنى اللغوية للاقوال. لمعرفة طاقاتها الحجاجية الملائمة لكل سياق».⁽⁴⁾

لكن ما علاقة الحوار والحجاج بصفتهم مفهومين متكاملين - بالاقناع والاقتناع؟ تضع اللغة العربية اصولا للاشتقاق .. المدرسة البصرية تقول ان المصدر هو اصل الاشتقاق , وتقول المدرسة الكوفية ان الفعل هو اصل الاشتقاق , وفي المعاجم العربية يوضع الفعل اصل الاشتقاق ولا سيما الفعل الثلاثي , فالغالب ان يذكر الفعل ثم تذكر المشتقات بلا ارتباط بين رأي الكوفيين والبصريين. غير ان المصدر يمكن ان يكون اصلا للاشتقاق فعلا في موضوع الاقناع والاقتناع , فكلاهما مصدر. والمصدر كما هو معروف يدل على الحدث ولا يدل على الزمن , فالاقناع افتعال , يدل على الحركة في عملية تخاطب بين طرفين يحاور احدهما الآخر. وهو عملية قبول الرأي الاخر او رفضه. اعتمادا على قوة الحجة المرتبطة باستعمال اللغة وامكاناتها. وقد قيل (العز في القناعة والذل في القنوع) وكلاهما اشتقاق من المصدر. وقيل الاقناع من الاضداد يكون رفعا وخفضا كما يقول الزمخشري في اساس البلاغة.⁽⁵⁾

ويقال اقنعك الله بما اعطاك.. غير ان الاقناع والاقتناع لا يدلان على معنى واحد فاذا كان في داخل كل فرد (عقل وقلب). فان الاقناع يزيد في العاطفة على حساب العقل وعصرنا عصر الاقناع , ولذلك فان هناك خطابا لا حوار فيه وهو خطاب اقناعي .. وحوار يؤدي الى الاقتناع وهو الذي نقصده في كل فقرات بحثنا هذا .. فهو اقرب الى ما فوق الرمز وليس الى ما تحت الرمز. وقد ذكرنا الاقتناع للفصل بينه وبين الاقناع. فالاعلانات التلفزيونية واساليب الدعاية الكبيرة ترمي الى الاقناع فهي ابلاغات لا حوار فيها. وهي تأتي كالامر , من اعلى الى اسفل .. كما انها تؤكد الثنائيات الضدية من اجل الوصول الى الاقناع. فاذا كانت البلاغة القديمة تعتمد على الاقناع فان البلاغة الحديثة تبتعد عنه . والاقتناع عملية داخلية تأتي بعد الحوار والقاء الحجة. لذلك فان الاسلوب هو الاساس في الاقناع. والاسلوب هو استعمال اقصى ما تتيحه اللغة في اطار الحجاج لهذا نبه بيرلمان وهو احد منظري الحجاج المعاصر « الى ان اغلبية العناصر

الاسلوبية من نفي وشرط وتأکید وعناصر بلاغية، بديعية وبيانية ومعنوية وادوات ربط وعطف. تعد كلها موجّهات تعبيرية ذات دور حجّاجي كبير^(١)

ولا بد من تأكيد العلاقة الوثيقة بين الحوار والافتناع او بينه وبين القناعة، فالحوار لا يسعى الى الاقناع بل الى الافتناع، وهو لذلك «الحج سبيل ينهجه مرسل الخطاب لدراسة حجج ومواقف مخاطبيه بطريقة مقبولة تمنح حجّاجه في النهاية النفاذ والمصادقية. وهما امران لا يتمان الا عن طريق الحوار المؤسس على الاحترام والحقيقة والبعد عن القسر والاحتياال^(٢) والافتناع في هذه الحالة، ليس فوريا، بل هو نتاج حوار بين مخاطبين، وفي اطار الحجّاج، بعض الدارسين يميز بين نوعين من انواع الحجّاج، الحجّاج الاقناعي وهو الموجه الى الجمهور الخاص، والحجّاج الافتناعي الموجه الى الجمهور الواسع، والى كل ذي عقل « وهذا الجمهور الافتناعي لا يخضع للضغوط والاهواء والمصالح، ويرتبط بالشكل والمضمون، لذلك لا بد من دراسة الاساليب والابنية الشكلية في ضوء علاقتها بالهدف الذي يؤديه الحجّاج^(٣)

ويمكن ايجاز الفرق بين الاثنين في الآتي:

الافتناع	الاقناع
الفصل بين الشكل والمضمون	اتحاد الشكل والمضمون
اعلاء العاطفة على العقل	توازن العاطفة والعقل
الاستغناء عن الامكانيات اللغوية والبناء المحكم	استعمال الاساليب العالية في اللغة
الضغط وانعدام حرية الاختيار (العنف الفكري)	الاختيار وترك مخاطبين يقررون ما يريدون
ضعف الحوار وثبات الثنائيات الضدية	قوة الحوار وضعف الثنائيات الضدية

وإذا قابلنا بين هذه الثنائية: الإقناع والافتناع، لوجدنا، ان الاقناع ينتمي الى ما تحت الرمز، اما الافتناع فينتمي الى ما فوق الرمز، ولو عدنا الى بول ريكور وما يتعلق بفلسفة الترجمة.. « فان كل خطاب آثم وان لا وجود لخطاب بريء»، وهذا يعني استبعاد انواع كثيرة من الرسائل والافتنصار على نوع واحد، وهو ذو الأبعاد الفكرية والأخلاقية، وبما اننا نعيش في خضم من تضارب المصالح والاهواء، عند الجميع، (المقدسون والمدنسون).. فان ذلك يعطي مصادقية لمقولة بول ريكور السابقة.. ولهذا فان المسعى المعاصر للحوار وللحجّاج هو « التهيئة للحكم لا النطق به، لأن المهم في المقام الحجّاجي ليس فناعات المتكلمين، بل فناعات المحاورين ورؤاهم، اذ هي التي عليها مدار النقاش^(٤) ولكن ما موقع اللغة بين الافتناع والافتناع، وما النماذج اللغوية المعطاة، وكيف يميز بين لغة اقناعية ولغة غير اقناعية، وما نوع الخطاب المرتبط بها؟.. لا بد للوصول الى ذلك، من فحص اللغة، التي نريد اقناع مخاطب بها، وهي جملة من المواضع التي تتعلق بالظواهر من اللغة والمستوى المتخفي منها، وطبيعة الأسئلة المتضمنة فيها، والعلاقة بين المذكور والمضمر، وهذه من تقنيات اللغة الاعلامية، لنتي ماعادت خافية على الكثيرين « القول الذي لا يثير اسئلة، اى القول الذي لا يتجاوز ظاهر لفظه، لا يقيم علاقة حجّاجية بين المتخاطبين، سواء كان المعنى الذي يحمله خفيا أو حرفيا، لذلك فالواضح والضمني في الحجّاج مرتبطان بما يتيحانه من امكانيات تساؤلية، لا يبرز الأختلاف الأشكالي، فالقول (اللغة) واستعمالاته، هو مصدر الاختلاف، بشأن مضمون القضايا، التي يجادل الناس حولها لتأكيداتها او رفضها والتشكيك فيها، ولأن

اللغة تسعى الى تكثيف القول، بما تنتجه من آليات وأدوات، تجعل من الواضح والخفي، أسئلة مختلفة ومتنوعة⁽¹⁾ ان الاقتناع في جانب من جوانبه، هو الأجابة عن سؤال ما متضمن في النص، عند ذاك يتكامل المستوى الظاهري مع المستوى المتخفي، ولعل النص المؤثر في المتلقي، هو ذلك الذي يشكل المتلقي جزءاً منه.

ثانياً : في اطار المفهوم

ليس من السهل تقديم تعريف إعلامي لاكثر المفاهيم سعة وانتشارا في العالم اجمع . ولكن يمكن الاقتراب من الديمقراطية في اطار منظور معرفي . يعود قليلا الى التاريخ . بصفته الخاضعة التي ولدت فيها الديمقراطية . وهو ايضا المجال الذي شهد نمو علاقة مابين الديمقراطية والاعلام . وهما جزء من إطار معرفي مرتبط بالدلالة « فحياة الانسان قائمة على الدلالة . اذ في اطارها بنى قيمه الاخلاقية والمعرفية والجمالية . وبها وعن طريقها طور تجربته بشقيها المادي (الحضارة) و الفكري والروحي (الثقافة)⁽¹⁾

وقد ظهرت الحاجة الى تقديم رؤية اعلامية للديمقراطية بعد تغيرات مهمة حدثت في بلاد كثيرة سابقا . وحدث اليوم في المنطقة العربية. ما اوجد نساؤلا عن كيفية تقديم الاعلام لنفسه . في اطار الديمقراطية الوليدة والمستولدة . ويمكن تقديم مفهوم اعلامي للديمقراطية قائم على اساس تحفيز الوعي الفردي والجماعي . باتباع اليات الديمقراطية المعروفة . ودور الاعلام في اشاعتها وتثبيت اركانها . غير ان السؤال الصعب حقا . هو مقدار التفاوت في التوجهات الاعلامية . انطلاقا من زاوية منحازة قد يميل فيها الاعلام الى جهة دون اخرى . وبذلك يفقد موضوعيته . ويصبح بوقا لجماعات او لحكومات بدلا من ان يكون محايدا في إطار عرض الواقعة . ومحاولة تفسيرها .

ان اهم ما في الديمقراطية اشاعة العدل وتساوي الفرص . من هنا تأخذ العلاقة بين الاثنين شكلا متباينا بل مضطربا احيانا ولاسيما في محيطنا العربي . وتعامله مع احداث كبرى مفاجئة لم تنتبأ بها سابقا . وبكلمة اخرى فان التحرك الاعلامي في اي مجال اساسه التوجه الديمقراطي .. وفي كلا الامرين فان الحيادية والايجابية و حقوق الانسان .. عوامل تقترب من كلا المفهومين .

الرجوع الى الاصول :

نشأت الديمقراطية من المال والبارود . كما يقول ديورانت في كتابه ذائع الصيت (صروح الفلسفة) . لكن التراكم المعرفي والحضاري طوال قرون عديدة . أضفى طابعا مختلفا بعض الشيء على الأصل الذي نشأت فيه . وهو العصر اليوناني ولقد دأب فلاسفة عصر الأنوار . ينظرون إلى هذا الإرث المهم . نظرة ملؤها الإعجاب تارة والتوجس تارة أخرى . ذلك لان احد أساطين الفلسفة الاثينية وهو افلاطون . ماكان ليشك مطلقا في فساد الديمقراطية . بصفتها منهجا قويا لحكم المجتمعات . لكن منتسكيو قال ان مبدأ الديمقراطية هو الفضيلة . ولكن كيف نشأت الديمقراطية من المال والبارود ؟ ذلك « ان المدافع والبنادق دكت القلاع الاقطاعية . وجعلت الفرسان المتعجرفين البارزين على خيولهم فريسة سهلة للمشاة . وسوت بين السفلة والاشرار في ميدان القتال . واعادت منذ فيثاغورس بعض المنزلة للعدد . وقد سهل اختراع سك العملة ونظام الائتمان سبل التجارة وجمع الثروات . فشيدت على ملتقى الطرق التجارية مدن عاملة . وعند الثغور التجارية مدن حرة . بلغت من القوى مايجعلها تخلع نير الضرائب الإقطاعية . وتولدت في مقابل ارسنقراطية الأرض العاطلة طبقة متوسطة ميسورة نشطة . أصبحت سلطة ثالثة طالبت بمركز سياسي يتناسب مع قوتها الاقتصادية المتزايدة⁽¹⁾

وما زلنا عند عصر الانوار او ما يطلق عليه عصر النهضة . اذ بلا تصور لهذا العصر والمنطلقات التي صدرت منه . لا يمكن تصور مفهوم متعال للديمقراطية . وهي في الاصل انتاج الغرب الاوربي . واصبحت بعد ذلك فلسفة الوعي الاجتماعي وحققه في العالم اجمع . ولكن تصور وجود مفهوم اعلامي للديمقراطية . لا يخرج عن هذا الاطار الفكري والفلسفي والاقتصادي الموسع الذي نمت فيه هذه الديمقراطية . اذ ان جوهرها هو التغيير . كان فولتير وروسو اجهر ابواق هذا التغيير . فدعا كل منهما الى الشعارين الثمينين الحرية والمساواة . « فسارت الطبقة المتوسطة على نغمات هذا النشيد الى ذروة السلطة السياسية .. كانت الحرية تدل في الاصل على التحرر من الاستبداد الاقطاعي وضرائبه وكانت المساواة في الاصل تدل على السماح باشتراك الطبقة المتوسطة مع الاستقرائية ورجال الدين في سلطة الحكومة وغنائمها »⁽¹³⁾.

من هنا يمكن ان نفهم علاقة الديمقراطية بالسلطة السياسية . و يمكن تصور العلاقة بين الديمقراطية والاعلام . منذ ان وجدت هذه الديمقراطية ونشأت . ومن البدء كان الاعلام قد وجد مسوغا في نقد الديمقراطية . لاسيما في عصر الانوار اذ اعتبرت ديمقراطية اولية ناقصة . وقد كان حريا بالرأي الاعلامي التدخل في مثل هذه الديمقراطية ففي عصر الانوار كان ينبغي على الزوجات والعمال . من لم تكن لهم صفة اخرى غير الزوجية والعمل . ان يفهموا انهم ماكانوا مقصودين بهذه الاشارة . وقد رغب روسو وهو ابو النظرية الديمقراطية . في ابعاد جميع النساء وجميع المعدمين من السلطة السياسية ولم يدرجهم تحت لفظ الشعب . وفي الدستور الذي وضعه مجلس الثوار الفرنسي لم يدرج ثلاثة اخماس البالغين من الذكور في قوائم الانتخاب . حتى ايام الرئيس اندرو جاكسون . فالديمقراطية اذا بمقتضى أصلها ولا تزال في تطورها الجاري . تدل على حكم الطبقة المتوسطة . اي الحكومة النالية في الافضلية (Second Best) »⁽¹⁴⁾ .

ان حكومة الطبقة المتوسطة هي نوع من نوعي الحكومة التي ذهب اليها افلاطون . فافضل حكومة هي المدينة الفاضلة التي بسطها في كتاب الجمهورية . وهي حكومة الفرد الفيلسوف . ثم عدل عنها في كتاب النواميس الى افضل حكومة ثانية . وهي حكومة الطبقة الوسطى . لكن الديمقراطية ظلت تستمد وجودها وتطورها كلما اوغل العصر في تقدمه العلمي . ففضلا على الاقتصاد . هناك الاصلاح الديني البروتستانتي . «وقد مهد الطريق لتلك الفردية الثائرة التي تختفي وراء الاخوة الديمقراطية للانسان . وهناك ايضا عامل اخر مهم هو ان العلماء والفلاسفة من كوبرنيك الى دارون اهووا بمطارقهم يدقون رؤوس الخرافات عن طريق الطباعة . وحلت افكار جديدة في صناعة فردوس ارضي يشارك فيه جميع الناس اذكياء واغبياء على السواء في السعادة والسلطان»⁽¹⁵⁾ .

وقد مهد ظهور الديمقراطية في عدد من البلدان . الظرف الطبيعي الناتج عن ظهور عصر الصناعة وتقدم الطبقة الوسطى . وتراجع واختفاء عصر النبلاء من اوجه الحياة السياسية المؤثرة .. واذا كانت الطبقة الوسطى هي الحاضنة الحقيقية للديمقراطية . فان هناك مع انتشار الطباعة في اوربا كلها ظهور الصحافة . التي وجدت في الديمقراطية زادا ثرا لها . ان وجود وتطبيق مثل هذا المفهوم الواسع والمتعدد الجوانب ماكان بالامر اليسور . حتى وان مهدت الثورات في كل اقطار اوربا لظهوره . غير ان الديمقراطية والاعلام شكلا عنصريين فاعلين لا يستغني احدهما عن الآخر . من هذه النقطة ولدت علاقة وثيقة بينهما . مما افسح المجال للاقتراب من مفهوم اعلامي للديمقراطية .

الأحداث الكبرى والأعلام

لا يحصل الحدث السياسي الا ويكون الاعلام فاعلا فيه . فاذا كان هذا الحدث بحجم اكبر واوسع. اتسعت الوظيفة الاعلامية. ولعل الحروب التي خاضتها اوربا في القرن الماضي ادى الاعلام فيها دورا مركزيا . سواء في اثناء المعارك او بعد سكوت المدافع وكذلك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. هذه الحرب التي شهدنا في اثنائها انسامجا بين الاعلام (المراسل الحربي) والادب. فقد كان الاول ساندا للثاني في افضل الاعمال الروائية. نذكر مثلا وداعا للسلح للكاتب الاميريكي همنغواي. فضلا عن عشرات اعمال المقاومة الحربية. نشير مثلا على ذلك الى الرواية الفرنسية القصيرة (صمت البحر) لفريكور. التي سجلت اعمالا قتالية في اثناء المقاومة الفرنسية. وجدنا وجهين لعملة واحدة الاعلام والادب فالنصوص الادبية ولا سيما السردية منها. يمكن قراءتها على اساس انها نصوص اعلامية. اذا ما نظرنا الى نوع خاص من انواع الاعلام. فضلا على ان اللغة المستعملة قد جمعت بين جنسين مختلفين. واذا كانت الدعاية هي الوجه الاعلامي الابرز. فان الدعاية الادبية هي نوع من الدعاية الاعلامية. وفي النصين الادبي والاعلامي. اتحاد غير معن اساسه الدعاية الحربية وابرار محنة الانسان في الحروب.

كانت الحرب الباردة التي استمرت اربعين عاما. وجها ناصعا لاستعمال اللغة في الاعلام وتوظيف اساليبها. فقد غابت الرصاصة وحلت الكلمة. والفائز في حرب اللغة وهي الحرب الباردة هو من بمسك بمفاتيح القول. وهذه المفاتيح موجودة في الخطاب الاعلامي الموجه بحرفية عالية في صراع ايدولوجي بين امريكا والاتحاد السوفيتي « فعن طريق اربعة عقود من الصراع المعلن والخفي بين ايدولوجيتين تعمل كل منهما على الاطاحة بالآخرى سلميا. بعيدا عن حماقة تدمير العالم بالسلح النووي. كان الاعلام ولغته والدعاية. اضافة الى التأثير الثقافي يقع في صلب هذا الصراع. وقد انتصر الانفتاح الاميريكي على العالم على الانغلاق السوفيتي في جبهة الاعلام والدعاية والثقافة. لتنتهاوى الامبراطورية السوفيتية في سقوط مربع ومدو . من دون ان تطلق الولايات المتحدة الامريكية رصاصة واحدة »⁽¹⁷⁾.

وليس من الضروري السؤال هل كانت اللغة هي التي اسقطت الاتحاد السوفيتي ام الاعلام.. ام الذي اسقطه هو العلاقة بين اللغة في اقصى استخداماتها . حين تكون هي الاعلام ذاته « لقد كانت اللغة مهمة جدا في الحرب الباردة اذ ابرزت حقا جديدا كليا من الدراسة في العلوم السياسية. يسمى سياسة الكلمة لانها كانت حربا اندلعت بالكلمات على الجانبين فقد سقط الاتحاد السوفيتي بمعاول اللغة وبالتضليل اللغوي عبر الاعلام⁽¹⁷⁾

ومن الضروري الاشارة الى نقطة جوهرية في هذا الاطار هي ان هذا التضليل اللغوي قد يبلغ مديات واسعة جدا. ويستعمل فيه الخيال باقصى امكاناته «فلم يكن برنامج حرب النجوم الذي حدث عنه ريغان وتاتشر سوى برنامج لغوي. غير موجود لا على ارض الواقع ولا على الورق. وذلك لاستنزاف الميزانية السوفيتية في الانفاق على الدفاع في سباق التسلح»⁽¹⁸⁾

وعلى هذا فان اللغة والاعلام والديموقراطية المرتبطة بهما. يشيران الى نوع من الديمقراطية خارج الاهداف التي وجدت الديمقراطية من اجلها. انها ديموقراطية الاعلام المعاصر المتعددة الوجوه والمعتمدة اساسا على حرية من نوع خاص. هي حرية اسقاط الاخر. في حروب وصراعات مانفكت تشتعل في بقاع متعددة من العالم. والعالم الغربي هو الذي اسس لهذه الديمقراطية. لكن معناه في الاعلام

هو المختلف والمتغير. فمن اهم معانيها محاولة الكسب السياسي حتى وان حدث ذلك بطريقة غير اخلاقية. لهذا فان المفهوم الاعلامي للديموقراطية. خالف اول مبدأ من مبادئ مونتسكيو : ان مبدأ الديمقراطية هو الفضيلة.

متى يتدخل الاعلام في الديمقراطية؟

اهم قضية لصيقة بالاعلام هي حرية التعبير. فقد لخصت الديمقراطية في العصور اللاحقة بانها الحق في القول بما تريد. يشهد على ذلك نداء فولتير الشهير. غير ان هذه العلاقة بين الاعلام والديمقراطية لا بد ان تجري في اطار سياسي ايضا. وهذه احدى المعضلات التي تقف حائلا دون نفاء او صفاء العلاقة بين الاعلام والديمقراطية. ولعلنا نذكر حادثة من ثمانينات القرن الماضي حين اصدر سلمان رشدي . ايات شيطانية. وكيف تعامل معها العقل الديني باتجاهاته المختلفة. .. فموقف الفقهاء هو الذي دفع الاخرين في الغرب للدفاع عن سلمان رشدي. على اساس حرية التعبير لان الفتوى بالقتل وسفك الدم خرقت عرفا من اعراف الديمقراطية ومن هنا تحولت قضية سلمان رشدي من مسألة عادية تحدث كل حين. الى قضية اعلامية خطيرة . وقد ظهر الفرق بين موقف فقهي واخر بعد فتوى القتل. والموقف الآخر يمكن ان يدعو الكاتب الى الاعتذار وعن الكف عن الاساءة الى حرمان المسلمين. كما انه قد يدعو للكاتب بالهداية. حين ذاك لن يكون الاعلام قد تدخل هذا التدخل الكبير في قضية رشدي. ولكن الموقف الفقهي الذي لخص بالقصاص منه. اصبح الاعلام عندئذ بوقا للرواية. وانتشرت على مستوى عالمي. وعلى هذا فان الفعل الاعلامي هو فعل تال يهيئ له الساسيون والفقهاء أرضية خصبة. ولاسيما اذا ارتبط الفعل بالقتل او جواز القتل. فالمسلون لايسمحون اطلاقا بتعدي الحدود على شئ يمكن ان يكون عقديا. والديمقراطية ينبغي الا تكون سببا في انتهاك العقائد والمواضعات الدينية. وهذا شرط الديمقراطية في الشعوب الاسلامية كافة. بينما يرى الكثيرون في الغرب.

ان العقائد ليست بمنأى عن ذلك. بدءا من الكنيسة وحتى المؤسسات السياسية والاعلامية ولنضرب مثلا بالفيلسوف اسبينوزا الذي سخر من الكنيسة. مرورا بعشرات الاعمال الروائية والشعرية يقف في مقدمتها الفردوس المفقود للتلون. ولعل رواية موبي ديك لهرمان ملفل قد قدمت طقوسا وثنية يقوم بها بطل الرواية. وكانها توحى بان التقدم العلمي والثقافي للفرد لا يقلل ايمانه باله . زائف على شكل صنم صغير . يخرج من جيبه عند الحاجة الى عبادته. على هذا الاساس فان اعتراضات الكنيسة الغربية على انتهاك اصول العقائد المسيحية لايشكل موقفا اعلاميا شديدا التأثير. ولكن اعتراض المؤسسه الاسلامية هو اشد والاكثر فاعلية. وادى ذلك الى تبلور مفهوم اعلامي خاص للديمقراطية. ولعل ما اثير حول قضية نصر حامد ابو زيد . يوضح البعد الخاص لحرية التعبير ثم علاقة ذلك بالاعلام. فقد تولى الاعلام نشر قضية ابي زيد والدفاع عنها وبرزها على انها قضية من قضايا حقوق الانسان والتعبير الحر عن الرأي. وما كان ابو زيد الا مجتهدا وهو اقل وطأة من سابقه سلمان رشدي. لكن الفعل المادي اى الحكم الشرعي ضد ابو زيد هو الذي اثار نائرة الاعلام. وفي كلتا الحالتين . فتوى القتل لسلمان رشدي والتكفير لحامد ابو زيد والتفريق بينه وبين زوجه قضائيا. هو الذي دفع الاعلام الى الحركة السريعة على المستوى العالمي. على اساس ان حقوق الانسان واحدة في كل بقاع الارض. ولولا ذلك الفعل المادي القصدي لما تحرك الاعلام ذلك التحرك الواسع الذي شهدناه طوال عقد التسعينات من القرن الماضي. والاساس في ذلك هو امتلاك الحقيقة. وقد يتساوى في ذلك الامتلاك الجميع اقصد جميع الاديان والمذاهب والإيديولوجيات. فالكل يعتقد انه يمتلك الحقيقة وعلى اساسها ينظر الى الاخر. غير ان المهم

ليس الدخول في عرض هذه الاشكالية المعقدة اصلا. بل المهم هو الحكم الذي يصدر من اية مؤسسه فكرية او سياسية فيما يتعلق بالاراء وحرية التعبير. فالارتداد حكم قاس لجأ اليه القضاء الشرعي في مصر. مما دفع الى التحرك الاعلامي الواسع. و تتساوى قضيتا سلمان رشدي وحامد ابو زيد فالقتل هو الجزاء لكليهما « انها مسألة رؤيتين الى الحقيقة. رؤية احادية مطلقة ورؤية مفتوحة اجرائية. والنص وجه من وجوه الحقيقة. فاما ان نتعامل معه كامكان مفتوح. او بصفته مجموعة احكام قاطعة او تعاليم نهائية وفي قضية حامد ابو زيد فان مقولة الارتداد التي يحاول الاسلاميون المعاصرون احياها بعد موتها. تنفي مصداقية الدعوة الى الحوار التي يدعو اليها بعض العلماء والمفكرين المسلمين. لأن من يتعامل معك بصفتك مرتدا لا يعترف بك ولا معنى لحواره معك اصلا. بل يضمرك لك علاقة تقوم على العنف»^(١٩).

اسس هذا لعلاقة ربما تكون جديدة بين الاعلام والديمقراطية في العالم العربي والاسلامي. فاذا كان مفهوم الديمقراطية له خصوصية ما في هذا العالم . فان الاعلام المرتبط به سيكون اعلاما خاصا هو الاخر.. اعني ان كوايح كل منهما يمكن ان تكون سببا في تقديم مفهوم جديد لم يعرف سابقا لكلا المفهومين. وهذه اشكالية كبرى في الفكر العربي المعاصر. اذ لابد من وحدة مفهومية متفق عليها للديمقراطية تنسجم وتتفاعل مع الفهم العالمي. فلا قيمة لديمقراطية لايعترف بها العالم. ولاسيما بعد ان اصبح هذا العالم وحدة كونية يتكئ على مفاهيم كلية اصبحت من قبيل البديهيات في السلوك والفكر.

من العمودي الى الافقي

لم يكن رواد الديمقراطية روادا للصحافة. ولم تكن العلاقة بين الاثنين متينة بل العكس هو الصحيح . فقد كان ينظر الى الاعلام على انه عمل الجهلة والسوقة والذي لايشكل قيمة عالية. وقد يدعو ذلك للغرابة فقد كان ينظر الى الصحافة نظرة دونية بمقارنتها بالادب فروسو ابو الديمقراطية «يرى ان الصحافة منشور دوري غير جدير بالاحترام ولا نفع منه. وقراءته مهمة ومحتقرة من المتعلمين وهو لا يستخدم الا ليقدم الى النساء والبلهاء الباطلين الذين لا لغة لهم ولا ثقافة^(٢٠)». اما يدرو فلم ير في الصحافة «الا عجيبة الجاهلين ومنبع اولئك الذين يرصدون الكلام والاحكام من دون قراءة. وهي افة وعدو اولئك الذين يجهدون في تحصيل الثقافة. انهم لم ينتجوا يوما سطرًا جديدا لفكر جديد كما لم يحولوا دون انتاج كاتب ردي لمؤلف ردي^(٢١) واعتبر فولتير الصحافة رواية التفاهات.

ولكن جاءت الثورات الكبيرة فانقلبت الصحافة من العمودي المحدود الى الافقي المتسع لاسيما في القرن التاسع وعشر وما بعده «فانتسعت حدقة البشرية في تطلعها نحو المستجدات. وراحت الصحافة تنتشر بموادها وترسخ . وتبرز في هذه التحولات الصحافة الانكليزية التي كانت فوضوية وعاصفة توأكب صورة بريطانيا الواسعة في العالم. فانخرطت في النضال السياسي. واسماها ادموند بيرك في العام ١٧٨٧م بالسلطة الرابعة. وفي دافع من المنافسة وفي مناخ الحرية النسبي. راحت الصحافة البريطانية تشهد تنوعا وغنى في المضمون بالمقارنة مع زميلتها الفرنسية. ساند ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به من القراء في متابعة المناظرات البرلمانية ومستجدات السياسة بعد قرن ونصف من النضال والصراع بين الصحافة والسلطة في بريطانيا^(٢٢)» الانتقال الحقيقي في هذا الاتجاه الافقي للديمقراطية وعلاقتها بالاعلام هي المادة (١١) من اعلان حقوق الانسان الخاص بالثورة الفرنسية. اذ اخذ دلالة كبرى في العلاقة بين السلطة والكلمة. حيث بدت الحرية في تبادل الافكار

والآراء في حقوق الانسان. اذ يسمح لاي كان ان يتكلم وينشر ويطبغ بحرية وبما يتجاوب مع الاغراض المنصوص عنها في القانون^(١٣).

كانت هذه هي اللحظة المحورية في منح مفهوم اعلامي للديمقراطية. اهم ما يميزه القدرة على مراقبة الممارسة الديمقراطية والحفاظ على حرية التعبير من اي انتهاك. ورد المفهوم في وجهين متلازمين. وبسبب التقدم الهائل في وسائل الاعلام . تغيرت هذه العلاقة بتغير الوسائل. لا سيما مع الثورة الحاسوبية المعاصرة . اذ منحت الوسائل الجديدة حدودا واسعة للتعبير عن الرأي في اطار حرية غير مقيدة للأشخاص والتجمعات . واصبح الرأي الفردي والرأي الجمعي يشتركان في صياغة حياة جديدة عنوانها حرية التعبير عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. عندها غدت الديمقراطية افقية المنزع. فاذا كان جوهرها هو ازالة الكوابح عن حرية الفرد والجماعة . فقد حقق ذلك قسرا او قناعة عن طريق وسائل الاتصال. وليس جديدا ان نقول ان انعدام الرقيب على المادة الاعلامية هو جوهر ثورة الاتصال. مما يعكس اقصى ما يمكن من حرية التعبير عبر المواقع ويوحى ان عصرا جديدا من العلاقة بين الديمقراطية والاعلام قد بدأ. غير ان التقنية الجديدة غيرت شكل هذه العلاقة بين الاثنين وانتهكت مضمونها. وبعض الباحثين يتحدث ويصف هذا التغير بالتغير الاسطوري . قاصدا قدرتها على نقل الواقع بطريقة اكثر واقعية . وهذا ما يطلق عليه بتلفزيون الواقع الذي هو ترجمة لهذا النمط الاسطوري. الذي سرعان ما خول فيه الواقع الى وهم . ولا سيما في برامج المسابقات التلفزيونية المتعلقة باختيار الابطال في الفن والغناء. وفي مجالات اخرى اي ان حرية الاعلام الجديدة اصبحت تعني جملة من التحولات يبعدها عن الهدف الاساسي . وكانها تعيد عصر البطل الفرد من جديد الفائز في المسابقات الفنية والغنائية . وهي بذلك تظهر صورة عن الواقع ولكنها في الحقيقة لا تعبر عنه. واذا كان هذا احد الوجوه . فان الوجه الاخر يتولى الاعلام شكلا اخر من اشكال تشويه الديمقراطية . يتجلى في التنصت على حركة المواطن عن طريق الاجهزة الحديثة وان وضع ملايين الكاميرات بشوارع المدن وازقتها ومؤسساتها هو امر يقلق الحريات الشخصية وان كان يتخذ احيانا لاغراض امنية غير ان بعض المتصيدين والمنتفعين يخفي كاميرات مراقبة في اماكن استبدال ملابس النساء. او في الحمامات ثم بيعها لمواقع خاصة تتولى تسويقها لاغراض اقتصادية واغراض فضائية.^(١٤)

الديمقراطية والاعلام في العراق المعاصر

لم يكن الأنفتاح الواسع بعد ٢٠٠٣ قد حقق ما يصبو اليه المواطن. فلطالما انتقلت بلدان كثيرة من اطر ديكتاتورية مستبدة الى اطر منفتحة وليبرالية كما حدث في رومانيا (شاوسيسكو) وفي كثير من البلدان. وليس صحيحا ان الناس في العراق فوجئوا بديمقراطية وليدة لم يعتادوا عليها. لذا فقد تصرفوا بشكل مخالف لما يجب ان يكون . بل الصحيح هو ان جزءا من المجتمع لا يستهان به لا يقبل بتغيير بنائه الفكرية القديمة ومحاولة تجديد ما هو زائف وبال منها. وربما ظن ان الديمقراطية هي الانعتاق والتخلص من حدود العقل والفضيلة . خلافا لاساسيات الديمقراطية التي بنا جزءا منها . وظن بعض الساسة انسجاما مع هذا الرأي. ان الديمقراطية هي ممارسة سياسية فقط . لهذا فهي مرتبطة ارتباطا عضويا بتسليم السلطة واجراء الانتخابات وفرز الأصوات لكي تتشكل السلطات على هذا الاساس. وهذا هو الذي اوقع القادمين الى السلطة في فخ قلوب الديمقراطية. وقصرها على نوع من انواع الممارسة السياسية. وكان ينبغي ان يرافق ذلك تقدم اعلامي واسع لا يقتصر على المقالة في الجريدة. ولا على اطلاق ملاحق مستقلة تعنى بالديمقراطية. فهذا جهد مهم لكنه لا يكفي. وقد يضع

في اطار انعدام القراءة . اي ان الاعلام تعامل مع الديمقراطية من منطلقات متعالية من فوق المفهوم . لا من المفهوم. ومن فوق اللغة لا من اللغة. واللغة هنا هي الاشارة والتصريح والتلميح والمقطع المسرحي والمقطع التمثيلي والندوات والاجتماعات العامة. وفي دول كثيرة فان الانتخابات وكذلك كتابة الدساتير لا تأتي الا بعد مضي وقت مناسب من التغيير. خاصة اذا كان تغييرا جذريا كالذي حصل في العراق. والمدة الوجيزة بين كتابة الدستور والتصويت عليه ماكانت كافية لانضاجه . ولم تكن النفوس قد فهمت حقيقة التغيير. ولم تتبلور رؤية اعلامية خاصة بحدث مزلل وكبير.

لهذا وضعت اجراءات الانتخابات والدستور بعجالة يصعب تصديقها . واركتب الاعلام خطأ حين صور للناس ان الوقت قد حان لكل ذلك. واذا كانت الديموقراطية قد شوهدت. فقد كان الاعلام عنوان هذا التشوه. لا سيما مع الفوضى وانعدام الامن وانتشار الجماعات المسلحة التي تقتل كل مالا يتوافق مع ما تقوله او تؤمن به. وهي حالة لم تشهدها دول كثيرة حدث فيها مثل هذا الزلزال السياسي . ولعل العراق نسيج وحده في ذلك. على الرغم من ان كل تغيير كبير يخلف فوضى. لكن ماحدث في العراق كان خارقا وصادما وطويلا. لذا خنط الاعلام عند مقولات جاهزة بدلا من البحث عن بدائل لايصال الشعب والديموقراطية الى مديات معقولة. كما ان طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية حددت مصادر الضعف في الخطاب الاعلامي. فازدياد مساحة المقدس في الحياة الاجتماعية حد كثيرا من سلطة الاعلام. فالمقدس ثابت ازل لا يمكن نقده وهو خارج كل سلطة. وازدياد مساحته تعني ازدياد وتقلص حرية التعبير. ولا سيما ان هذا المقدس او ماهو قريب منه يعمل في السياسة . احزابا وتيارات وجماعات تمارس السياسة ولا تقبل النقد. وتسمى بمسميات عديدة. وقسم منها يمتن خطاب العنف واستعمال السلاح. وبسبب ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية . ظهرت بوادر اجتماعية غلفت باطار ديني. وغدت مضررة ضررا بالغا بالبلاد اقتصادا وسياسة. واضرت بشعبه وقدرته على ضبط عواطفه لا سيما في المناسبات الدينية الكثيرة في العراق. فقد اضعفت العواطف العقل والفته وازاحته وتركت العنان للمثولوجيا وما يرتبط بها . تفعل فعلها في الجسد العراقي وطنا وشعبا وتاريخا ومقدسات.

يتجلى هنا فعل الإعلام. فالديمقراطية تتيح مساحة واسعة للحريات لاسيما حرية الشعائر الدينية المكفولة للجميع في هذا الاطار. غير ان مديات هذه الديموقراطية يوجهها الإعلام ويضبط إيقاعها. كي لاتصل الى مستوى قد يكون مضرا. ان ارتباط المناسبة الدينية وشعائرها بالحس الجمعي. حنط الى حد بعيد الاعلام واصبح تابعا يسوغ. بدلا من ان يتساءل وينبه. ومن المعروف ان تصرف الوسائل. يتعدى المقالة او الاشارة المقتضبة الى محاولة استنطاق العقل. فالمعروف ان المقاصد الشرعية محكومة بحفظ مصالح العباد ودفع الضرر عنها . واذ تخلى الاعلام عن مثل هذا الدور. فكان صعبا تسويق رسالته الحضارية وقبول الآخر به وتوجيه الناس والتقليل من مضار كثير من الظواهر التي نعتبرها طارئة وان طال الزمن على ممارستها. ودفعها الى أن تتفق مع العقل والتصرف الموضوعي. إن إعلاما يتناغم مع قضايا المجتمع الكبرى هو الذي يقترب من الأساس الموضوعي للديمقراطية. وهذا ما يرجوه الكثيرون بعد سنوات عديدة من الإحباط واللا جدوى .

خاتمة

قدمنا في هذا البحث رؤيتين، اولاهما تركز في ايجاد فهم اعلامي للديمقراطية. وقد كانت اللغة عنوانا لهذا الفهم.. اذ لا يمكن الوصول الى هذه العلاقة، لولا دلالة التعبير. وقد ذكرنا نمطين من انماط اللغة، ما فوق الرمز وما تحت الرمز وربطنا ربطا وثيقا وجدليا بين نوعي الرمز والواقع الثقافي والاجتماعي، وكان القصد من ذلك بناء اساس يمكن الوثوق به، لصياغة هذه العلاقة بين الديمقراطية والاعلام. اما القسم الثاني فقد كان رؤية تاريخية ثقافية للديمقراطية، اذ لا يمكن تصور هذا المفهوم بلا مراجعة تاريخية موجزة، لتطور الديمقراطية منذ حلولها في الفكر الاثنييني، مروراً بعصر النهضة، ثم الزمن المعاصر، وكان هدفنا ربط الرؤيتين معا.. وكان يمكن أن يكون للبحث قسم ثالث يتعلق بالثقافة العربية الاسلامية وكيفية تعاملها مع الديمقراطية، سواء اكان ذلك التعامل قديماً ام حديثاً. لقد توصلنا الى نتيجة رئيسية مفادها أن الديمقراطية مفهوم لا يتجزأ، وهي ممارسة تكاملية لا يكتفى بجزء دون الجزء الآخر.. وان الإعلام مرافق لها، بل هو لصقها، وقد ظهر الفعل الإعلامي حديثاً ولم يرافق التجليات الأولى للديمقراطية. ومع ذلك فإن صياغة مفهوم موحد للثنتين، يعني اعتماد لغة دالة موحية تبتعد عن الغرض النفعي وتنفي العنف، يبني الإعلام معماره وصرحه المهم على هذا الافتراض، واذ توحد مفهوم الديمقراطية والاعلام، فان اللغة هي عنوان هذا التوحد، ولا يتحقق ذلك فقط بالجمل القصيرة والكلمات التي لا تكرر معناها، ولا بالتراكيب الأسلوبية التي تراعي سلامة التعبير وتقل جوا من الألفة.. إنها جماع ذلك كله، ولقد توصلنا الى ما يشبه اليقين في أن نفي الثنائيات الضدية أو التقليل من خطرها هو الطريق الذي لا بد منه لمواصلة درب جديد غير الذي اعتدناه.. ومن هنا فان اللغة والاعلام والديمقراطية هو المثلث الذي تتساوى زواياه لتكون كل زاوية فيه تتطابق مع الأخرى، على هذا النحو ننظر الى فكرنا الجديد الذي لا يمكن العيش السليم بلا مراعاة لمقتضياته.

الهوامش:

- ١- دلالة ما تحت الرمز، ودلالة ما فوق الرمز، مصطلحان للغوي الفرنسي جروجير، اكتشاف الدلالة في الثانية اصعب من الأولى، فالأولى تكتشف عن طريق تعلم القواعد المجردة لفن من الفنون، لكن الثانية تكتشف عن طريق قدرة الناقد في النفاذ الى أسرار العمل، ومن معرفة واعية بجماليات اللغة، ومقاييس الفن وفلسفات التعبير. ينظر د.أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، القاهرة، مكتبة الزهراء.
- ٢- يورجين هابرماس، الأخلاق والتواصل، ترجمة ابو النور حمدي ابو النور، دار التنوير، ٢٠٠٩، ص ٢٣٤.
- ٣- السابق، ص ٢٥، ٢٦.
- ٤- سعيد الغامبي، مائة عام من الفكر التقدي، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠١، ص ١٨، ويحصل الآن ما هو شبيه بما سبق، فنشهد تداخلا بين السلطات المدنية، والسلطات الدينية والعشائرية، واستيقظت القيم العشائرية، وخرجت فجأة من القمقم، وما زاد الأمر سوءاً، ان الجهات الحكومية، تؤكد ضرورة ادراج

- اسم العشيرة، في كل الوثائق الرسمية للفرد، وكان اسمه واسم أبيه واسم أمه لا تكفي الا بذكر العشيرة ويعاني المجتمع العراقي كثيرا، من قضايا الثأر والدية، ولا سيما الأطباء.
- ٥- محمد سالم الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحد، ٢٠٠٨ ص ١٠٨،
- ٦- الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، سابق ص ١١٦،
- ٧- السابق، ص ١٢٠.
- ٨- مليكة غبار وآخرون، الحجاج في دروس الفلسفة، افريقيا الشرق، ٢٠٠٦، ص ١٠١.
- ٩- محمد سالم الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. مجلة عالم الفكر، العدد ١٠، المجلد ٢٨، ص ٢٨.
- ١٠- شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب: الحجاج في التقاليد الغربية، كلية الآداب، منوبة، تونس، ص ٣٧٦،
- ١١- عبد الواحد المرابط. السيمياء العامة وسمياء الادب الدار العربية للعلوم ناشرون. منشورات الاختلاف ط ١. ٢٠١٠ ص ٧.
- ١٢- ول ديورانت. صروح الفلسفة. ترجمة عبد العزيز الاهواني د.ط. د.ت ص ١٣٣.
- ١٣- السابق. ص ١٣٣.
- ١٤- السابق. ص ١٣٤.
- ١٥- السابق. ص ١٣٥.
- ١٦- د.علي ناصر كنانة. اللغة العربية وعلائقيتها. منشورات الجمل. ط ١. ٢٠٠٩. ص ١١٦.
- ٧١- السابق. ص ١١٦.
- ٨١- السابق. ص ١١٥.
- ١٩- علي حرب. الممنوع والممتنع. المركز الثقافي العربي ط ٢ ٢٠٠٠ ص ١٧٦.
- ٢٠- دنسيم الخوري. الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط ١ ٢٠٠٥ ص ٣٦٦.
- ٢١- السابق. ص ٣٦٥.
- ٢٢- السابق. ص ٣٦٧.
- ٢٣- السابق ص ٣٦٥.
- ٢٤- ينظر د.بشرى جميل. تلفزيون الواقع. دار النهرين بغداد. ط ١ ص ١٠٠.